اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 19-06-2009 رقم العـدد: 13153 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 112 رقم القصاصة: 1

المليك يلقي خطابا إلى الأمة في كل دورة :

مجلس الشورى .. بدأ في عهد «المؤسس» وبلغ القمة في «العهد الميمون»

الملك في احدى دورات مجلس الشورى

ويد شن مشروعات بالمجلس

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 19-06-2009 رقم العـدد: 13153 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 112 رقم القصاصة: 2

اليوم - الدمام

بدأت المملكة العربية السعودية بنهج الشورى في بداية عهد الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - في 24/5/1343هـ واستمرت التجربة بالتدرج وقد تم تحديث وتطوير نظام الشورى في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله في 27/8/1412هـ حيث حددت فترت الدورة الواحدة بأربع سنوات، وبدأ المجلس بستين عضواً بالتعيين يختارهم ولي الأمر، وحالياً وصل العدد إلى مئة وخمسين عضواً. ومن ابرز المظاهر في بداية كل دورة الخطاب الذي يلقيه خادم الحرمين الشريفين، والذي يعتبر وثيقة رسمية لرسم سياسة المملكة الداخلية منها والخارجية، وما تهدف إلى تحقيقه خلال تلك الدورة، في إطارها العام، مع الاحتفاظ بالتفاصيل للظروف اللاحقة.

يرسم السياسات ويتناول كل ما يهم المواطن ويتلمس احتياجاته

خادم الحرمين الشريفين مع اعضاء مجلس الشورى (اليوم)

* ومن طبائع الأمور أن التجربة ترتقي، وتتوسع وتتهذب أساليبها وتتعمق مفاهيمها، مع مرور الزمن وحسب منهجية الممارسة وهذا ما شاهدناه في تجربة مجلس الشورى، بعد تحديثه، منذ دورته الأولى في 3/3/1414هـ.

* وفي إطار الزخم الكبير من الإصلاحات التي تشهدها المملكة في المرحلة الراهنة، وبحرص دؤوب من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمد الله في عمره، وبدعم وتأييد من ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير نايف حفظهم الله جميعاً، وعامة الشعب نجد أن قرارات الشورى تمس حياة المواطن بشكل مباشر في شتى المجالات

وقد نهض المجلس - في هذا العهد الميمون - بدور كبير في تعزيز العلاقات الخارجية للمملكة وتأكيد حضورها في المحافل الدولية التي يقوم المجلس بتنفيذها عن طريق القنوات المتعددة وتتبدى تطبيقات الشورى من خلال أنظمة الحكم والمناطق والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى للبترول. وإعادة تشكيل الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وزيادة أعضاء هيئة كبار العلماء، وإنشاء مجلس أعلى للدعوة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

ومن الواضح أنه خلال السنوات القليلة المنصرمة التي تلت تأسيس المجلس قد تم إنجاز العديد من الخطوات التي تؤكد أهمية ما يبذل فيه من جهد وما يتخذ تحت قبته من توصيات وقرارات.

وتبرز حنكة خادم الحرمين الشريفين وثاقب فكره في كيفية

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 19-06-2009 رقم العـدد: 13153 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 112 رقم القصاصة: 3

استثمار هذا المجلس للصالح العام الذي أعطى له أهمية بالغة من خلال المجالس الاستشارية والهيئات واللجان كما سبق أن أشرت، وقد أصدر المجلس خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسه (102) من القرارات في عدة موضوعات تمس مصالح البلاد والعباد، حيث قام المجلس علاوة على ذلك بتوثيق علاقته مع المجالس والبرلمانات في مختلف دول العالم، حيث اتضحت في الأذهان معالم التجربة السعودية وخصوصيتها الإسلامية، وقد أنجز المجلس العديد من المهام التي أوكلت إليه حيث ربط هذا المجلس بين ولاة الأمر والأمة معتمداً سياسة الباب المفتوح التي اتبعها حكام الدولة السعودية .

ووراء كل هذه الإنجازات فكر منظم نستطيع أن نلم به إذا ما أعدنا قراءة كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها بمناسبة صدور الأنظمة الجديدة للحكم إذ تتضح معالم هذا الفكر على النحو التالي :

أولاً: بيان المنهاج الواضح الذي قامت عليه الدولة في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع وهو الإسلام عقيدة وشريعة ، حيث أشار حفظه الله إلى ثلاث حقائق نلخصها فيما يلي:

- حقيقة أن أساس المنهج الإسلامي ثابت لا يخضع للتغيير والتبديل قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» .

- وحقيقة وجوب الثبات على المنهج «ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولاتتّبع أهواء الذين لا يعلمون».

- وحقيقة وفاء حكام هذه الدولة لإسلامهم في شتى الظروف والأحوال .

ثانياً: بيان ركائز الحكم في المملكة ممثلاً في الشريعة التي تحفظ الحقوق والدعوة الإسلامية التي هي الوظيفة الأساس للدولة. وإيجاد البيئة العامة التي تعين على الاستقامة والصلاح وتحقيق الوحدة الإيمانية والأخذ بأسباب التقدم وتحقيق الشورى والحفاظ على الحرمين الشريفين والدفاع عن الدين والمقدسات، ولهذا لم تعرف المملكة ما سمي بالفراغ الدستوري .

ثالثاً: العلاقة بين الحاكم والمحكوم أساسها الحب والتراحم والعدل، والاحترام المتبادل والولاء النابع من قناعات عميقة ويقول في هذه الكلمة الجامعة: «أما نظام مجلس الشورى فإنه يقوم على أساس الإسلام بموجب اسمه وفحواه استجابة إلى قول الله عز وجل: «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» .

هذه هي المبادئ والأفكار التي انبثق عنها نظام الشورى، كما فكر فيه خادم الحرمين الشريفين وحوله إلى واقع ملموس فكان نباتاً طيباً وثمراً داني القطوف .

×مجلس الشورى:

لقد مرت الشورى بمراحل عدة منذ دخول الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - مكة المكرمة عام 1343هـ/1924م، حيث دعا آنذاك إلى الشورى، وجعلها ركيزة أساساً في حكمه، تثبيتاً لأمر المشاورة وفق الأسس الشرعية، وهي نواة لدولة إسلامية شورية، دستورها الكتاب والسنة.

ولعل من المفيد استعراض المراحل التي مرت بها المملكة في مجال الشورى، وتعد تجربة ثرية لا تختلف عن تجربة أي مجلس برلماني، في مراحل تطويره، وفي ممارساته لمهامه، بناءً على المعطيات السياسية، والظروف الداخلية لكل بلد.

×المجلس الأهلي لعام 1343هـ/ 1924م:

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في 1343/5/24هـ الموافق 1924/12/20م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشوري برئاسة الشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، ويضم في عضويته (12) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل، فقد نيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

المجلس الأهلي الشوري لعام 1344هـ/ 1925م:

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في 1344/1/8هـ، الموافق 1925/7/28م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (12) حارة، على أن يكون اثنين من العلماء، وواحدا عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبدالعزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين. حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ / محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(15) عضواً، والشيخ / محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء 1344/1/13هـ، الموافق 1925/8/2م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته، فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

×مجلس الشورى لعام 1345هـ/ 1926هـ :

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم، فقد صدرت موافقة الملك عبدالعزيز في 1345/2/21هـ، الموافق29/8/1926م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (28)، و(29)، و(30)، و(31)، و(36)، و(37) . أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضائه الذين بلغ عددهم (12) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة.

لم ترد هذه المواد في مجملها في تعليمات تشكيل المجلس السابق، وتم حل هذا المجلس في 1346/1/7هـ، الموافق 1927/7/6م.

×مجلس الشورى لعام 1346هـ/ 1927م: بعد يومين من حل المجلس السابق أي في 1346/1/9هـ، الموافق 1927/7/8م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون اثنان منهم من أهل نجد.

أما نظام المجلس، فقد صدر في خمس عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (8) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير / فيصل بن عبدالعزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز، وقد افتتح الملك عبدالعزيز دورته الأولى في 1346/1/14هـ، الموافق 1927/7/13م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد 1346/1/18هـ، الموافق 1927/7/17م.

×مجلس الشورى لعام 1347هـ/ 1928م:

نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي:

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (12) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده اثنتين في الأسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم، (النظام الداخلي لمجلس الشورى) ، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل ، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام 1373هـ/ 1953م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها،

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 19-06-2009 رقم العـدد: 13153 رقم الصفحة: 26 مسلسـل: 112 رقم القصاصة: 4

لكن مجلس الشـورى ظـل يواصل جلسـاته ويسـتعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان عليه من قبل.

هـذا وقد عقد المجلـس القديم منـذ عهـد الملـك عبدالعزيز حتى نهاية عهد الملك خالد بن عبدالعزيز - يرحمهم الله - (6222) جلسـة، أصدر خلالهـا (9349) قراراً، وعدد دوراته بلغت (51) دورة.

xمجلس الشورى الحديث:

عندما قطعت المملكة شأناً بارزاً فـي التنمية قـام خـادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - بتحديث الأنظمة في البلاد فأعلن فـي خطابه التاريخي الـذي ألقـاه يـوم 1412/8/27هـ عـن إصدار الأنظمـة الثلاثة، نظام الحكـم، ونظـام مجلس الشـورى، ونظام المناطق.

وقد كانت إعادة تحديث نظام مجلـس الشـورى بمثابـة تحديث وتطويـر لـما هو قائم، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه مـن الكفاية والتنظيـم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شـهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة فـي مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشـه، ويتـلاءم مع أوضاعـه ومعطياته، إيذانـاً ببدايـة مرحلـة جديدة من تاريخ الشـورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقـد رسـخ خـادم الحرمـين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ 1412/8/27هـ يحل محل نظام المجلـس القديم الصادر في عام 1347هـ، واعتماده للائحة الداخليـة للمجلس والقواعد الملحقة بها في تاريخ 1414/3/3هـ ومن ثم تكوينه للمجلس فـي دورته الأولى من رئيـس وسـتين عضـواً، وفي دورتـه الثانية صـار المجلس مكوناً من رئيس وتسـعين عضـواً، وفي دورته الثالثـة أصبح المجلس مكوناً مـن رئيس ومائة وعشـرين عضواً. وفـى دورتـه الرابعة صـار المجلس مكونـاً من رئيس ومائة وخمسـين عضـواً، مـن أهـل العلـم والخبرة والاختصاص.

فـي 1426/6/26هـ الموافـق 2005/8/1م تولـى خـادم الحرمين الشـريفين الملـك عبدالله بـن عبدالعزيز - وفقه الله - الحكم في البـلاد، الذي أولى عنايته القصوى بهذا المجلس التي تمثلت في دعمه لمسيرته وتعزيزه لأهدافه منذ كان ولياً للعهد، حيث قام - يحفظه الله - بإلقاء عدد من الخطابات الملكية نيابـة عن الملـك في بدايـة أعمال بعض سنوات دورتي المجلس الثالثة، والرابعة، إلى جانب ما يوليه - رعاه اللـه - من دعـم للمجلـس من خلال تعديـل بعض مواد نظـام المجلس كي تتفـق والمتغيـرات الايجابية المتنامية التي تعيشـها المملكة بما يحقق الرفاه للوطن والمواطن.

وأثبتـت النخبـة التـي تكّون منهـا هـذا المجلـس الحديث خلال دوراته الأربـع جدارتها بما أنجزته من أعمـال كبيرة، وقـرارات مهمة خلال فترة وجيزة.

هذا وقـد عقد المجلس في حلته الجديدة حتى نهاية السـنة الثانية من دورتـه الرابعة (845) جلسـة، وأصدر خلالها (1174) قراراً.